

باسم جلالة الملك

مقرر

إن اللجنة الدستورية المؤقتة

بناء على الفصل 103 من الدستور
وبناء على الظهير الشريف المتعلق بالقانون التنظيمي للغرفة الدستورية من المجلس الأعلى المؤرخ في 22 ذي الحجة 1382 الموافق 16مايو 1963 ولاسيما الفصل 33 منه

وبناء على الظهير الشريف المتعلق بانتخاب النواب المؤرخ في 22 ذي القعدة 1382 الموافق 17 أبريل 1963 ونظرا للعريضة التي قدمها السيد محمد بن عمر ومن معه الساكنون بقبيلة كتامة تلك العريضة المسجلة في 22 مايو 1963 بعمالة إقليم الحسيمة والمتضمنة الطعن في العمليات الانتخابية المتعلقة بانتخاب أعضاء مجلس النواب والتي جرت بتاريخ 17 مايو 1963 بدائرة ترجست وبعد الاستماع إلى المقرر في تقريره

حيث انه بمقتضى الفصلين 22 -الفقرة الأولى- و24 الفقرة الثالثة من الظهير التنظيمي للغرفة الدستورية المشار له اعلاه، يجب ان تتضمن العريضة اسم المنتخب- بالفتح- المنازع في انتخابه، وان الغرفة الدستورية يمكنها ان ترفض دون سابق تحقيق العرائض غير المقبولة وحيث ان العريضة التي قدمها السيد محمد بن عمر والاشخاص المذكورون معه اقتصرت على مجرد الطعن في سير العمليات الانتخابية ولم تتضمن اسم النائب المنازع في انتخابه فكانت بذلك مخلة بمقتضيات الظهير السالف الذكر مما جعلها غير مقبولة

من أجله

قررت ما يلي:

اولا- رفض عريضة السيد محمد بن عمر اب اثر تنصيبه
بهذا صدر المقرر أعلاه في 11 يونيو 1963 عن اللجنة الدستورية المؤقتة المترتبة من السيد عبد الرحمن الشفشاوني بصفته رئيسا ومن السادة: أحمد زروق، الحسن الكتاني، احمد الزغاري - حماد العراقي بصفقتهم أعضاء وذلك بعد الاستماع إلى المقرر السيد محمد اليطفتي

الرئيس
عبد الرحمن الشفشاوني

المقرر
محمد اليطفتي

الكاتب
محمد المريني